لبلداننا العربية »(٢٩).

وقد تبنى الحزب موقفا من قرار مجلس الامن ، يتلخص في **تأييد القرار** ، لما تضمنه من « نص صريح يقضي بعدم القبول بضم الاراضي بالقوة ، ولكون تطبيقه ، في ظروف نسبة القوى في المنطقة ، يساعد على تخطي النكسة »(٣٠). ويذهب الحزب الى حد **ادانة** مواقف بعض اجنحة حركة التحرر الوطني العربية « برفض الحل السياسي جملة وتفصيلا » ويتهمها « بالعمل على ايجاد تعارض مصطنع بين النضال على الصعيد السياسي والنضال على الصعيد العسكري »(٣١).

الحزب الشيوعي السوري والقضية الفلسطينية :

حتى حزيران عام ١٩٧٠ ، وهي الذكرى الثالثة لهزيمة عام ١٩٦٧ ، كان حوار التغيير والتطور الفكري والسياسي تجاه القضية الفلسطينية ما زال يجري داخل صفوف الحزب . ولم يطرأ اي تغيير في سياسة الحزب العلنية . فالمؤتمر الثالث الذي عقده الحزب في صيف عام ١٩٦٩ كان بداية التفاعل داخل صفوفه ، وقد خرج المؤتمر المذكور بمشروع برنامج سياسي ، لم يطرح على قواعد الحزب الا في صيف عام ١٩٧٠ .

جاء مشروع البرنامج ببوادر التغيير والتطور في موقف الحزب الشيوعي السوري ، فقد تناول القضية الفلسطينية في جزء أساسي منه ، وطرح لاول مرة خطوطا جديدة تجاه القضية ، اذ اعتبر اسرائيل عدوا امبرياليا — صهيونيا اغتصب حق الشعب العربي في أرضه ووطنه ، وأقر بحق الشعب العربي الفلسطيني في تحرير وطنه المغتصب من الاستعمار والصهيونية وحقه في العودة الى وطنه وتقرير مصيره على ارضه وبناء دولته بالشكل الذي يريده ، اما الموقف الذي اتخذه الحزب من المقاومة كما عبر عنه مشروع البرنامج ، فهو اعتبار نضال الشعب العربي الفلسطيني نضالا تحرريا عادلا يشكل جزءا لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية وبالتالي من الحركة الثورية العالمية ، لذلك فان الجماهير العربية عموما ، وقواها التقدمية خصوصا ، مدعوة ليس لتقديم المزيد من الدعم المادي والمعنوي لحركة المقاومة فحسب ، بل انها « مدعوة ايضا لبذل المزيد من المساهمة والمشاركة العملية في هذا العمل الوطني والقومي الكبير . فالاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية يمس مصالح الشعوب العربية بمجموعها».

اما عن موقفه الجديد من حل القضية الفلسطينية فقد تبنى الحزب موقف « **تصفية الصهيونية ومؤسساتها العدوانية التوسعية** فذلك هو وحده الكفيل بتمكين الشعب العربي الفلسطيني من تحقيق اهدافه»(٣٢). وللشعب العربي الفلسطيني ملء الحق في استخدام مختلف اساليب واشكال النضال من أجل تحقيق هذه الاهداف بما في ذلك الكفاح المسلح.

أثار هذا الموقف ردود فعل كبيرة في قواعد الحزب وكوادره القيادية ، ورغم انه أقر بالاجماع ، من قبل لجنة تمثل فيها الطرفان المتنازعان اليوم ، باستثناء تحفظ واحد لا يتعلق بالقضية الفلسطينية مباشرة ، فان جذور الخلاف في الحزب يمكن ردها الى هذا المشروع .

لقد أصبح مشروع البرنامج مركز الحوار بين اطراف النزاع في الحزب ، الذي استمر في التصاعد الى حد هدد وحدة الحزب ، مما دعاه الى عقد مجلس وطني عام في نهاية عام ١٩٧١ ، وفي مناقشات هذا المجلس تبين أن هناك تيارين متمايزين واضحين حول أغلب القضايا التي تناولها مشروع البرنامج ومن ضمنها القضية الفلسطينية . وقبل استعراض مناقشات المجلس المذكور حول القضية الفلسطينية نريد أن نسجل الملاحظات الضرورية التالية :

١ — جاءت مناقشات المجلس الوطني، بعد الاحداث الهامة التي طرأت على صعيد المنطقة ، والقضية الفلسطينية ، وتحديدا بعد طرح مشروع روجرز وبعد مجزرة أيلول ١٩٧٠ ، وتصفيات جرش ١٩٧١.

٢ — مع أن مشروع البرنامج المعتمد كان محور المناقشات في المجلس ، فقد تجاوز كل من الفريقين المواقف المطروحة في هذا البرنامج الى مواقف أكثر وضوحا وبلورة تجاه كافة جوانب القضية الفلسطينية . ٣ — كان من المفترض ان ينهي المجلس الوطني الخلافات داخل الحزب ، أو أن يجمدها على أقل تقدير ، ولكنه في الحقيقة فجرها.

٤ — بات واضحا اكثر ، أن هناك فريقين مستقلين متماسكين في الحزب ، فريق يقوده الامين العام نفسه ، وفريق آخر يقوده اغلبية اعضاء المكتب السياسي ، لذلك فاننا سنعرض لازمة الحزب ، من خلال عرض مواقف وآراء الفريقين تحت تسمية فريق الامين العام وفريق المكتب السياسي .

موقف الامين العام : لم يرد في كلمة الامين العام أمام المجلس الوطني الموسع تحليل مباشر لطبيعة الصهيونية، ولا لدور اسرائيل وارتباطها بالامبريالية